في إطار الروابط الأخوية والتشاور والتنسيق المستمرين بين البلدين

ولي عهد دبي يزور الكويت .. اليوم

ولي عهد دبي سمو الشيخ حمدان بن محمد

سفير الإمارات مطر النيادي

السفير الإماراتي مطر النيادي : السوق الكويتية واعدة وتحظى باهتمام الشركات في بلادي

القطاع الخاص في البلدين على تواصل مستمر بما ينعكس إيجابيا على التبادل التجاري

يزور الكويت، اليوم الثلاثاء، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمدان بن محمد بن راشد على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة رسمية.

وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "وام" أن الزيارة «تأتي في إطار الروابط الأخوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، والتشاور والتنسيق المستمر بين البلدين، ولبحث العلاقات الثنائية وما تشهده من تطور نموذجي في المجالات كافة، وسبل الارتقاء بها في مختلف القطاعات الحيوية، وبما يخدم المصالح المشتركة للجانبين ويسهم في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

على صعيد متصل قال سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور مطر النيادي إن السوق الكويتية واعدة وتحظى باهتمام الشركات الإماراتية إذ افتتحت شركتان مكاتب لهما في الكويت هذا العام احداها شركة "سفين" التابعة لمجموعة موانئ ابوظبي والثانية شركة تصنيف.

وأضاف السفير النيادي في تصريح للصحفيين على هامش ملتقى ممثلي الشركات الاماراتية العاملة في دولة الكويت أن السفارة تحرص على عقد هذا الملتقى بشكل دوري مشيرا الى أنها سبق ونظمت في ابريل الماضي ملتقى ومعرضا للشركات الإماراتية برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء تحت عنوان "استكشاف الفرص في السوق الكويتية".

وأوضح أن 21 شركة من الامارات شاركة في ذلك الملتقى تعمل في مختلف القطاعات كالأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والخدمات اللوجستية وصيانة الطائرات وصناعة السفن كدليل واضح على اهتمام الشركات الاماراتية بالسوق الكويتية الواعدة واهتمام القطاع الخاص والحكومي في الكويت بالاطلاع على منتجات وخدمات الشركات الإماراتية وبحث فرص التعاون والاستثمار معها.

وأكد أن القطاع الخاص في البلدين على تواصل مستمر بما ينعكس إيجابيا على حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين الذي يشهد نموا ملحوظا على أساس سنوي مضيفا "أنا فخور بمستوى التبادل التجاري بين الإمارات والكويت والفرصة كبيرة بين البلدين الشقيقين لزيادة حجم النمو التجاري خلال السنوات المقبلة".

وكشف عن أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وفقا للبيانات الأولية بلغ نحو 23ر6 مليار درهم "حوالي 4ر6 مليار دولار أمريكي" خلال النصف الاول من هذا العام ما يعادل نحو 1ر9 مليار دينار كويتي متطلعا إلى زيادة قيمة التبادل التجاري خلال الفترة المقبلة.

واستعرض السفير البيئة الاستثمارية المحفزة في الامارات والكويت لجذب المستثمرين من البلدين الشقيقين والاستثمار مبينا أن اتفاقية منع الازدواج الضريبي التي تم التوقيع عليها مطلع هذا العام ستسهم في تعزيز الاستثمارات المتبادلة والشركات في البلدين.

وذكر أن الاتفاقيات الاقتصادية الشاملة التي أبرمتها دولة الامارات مؤخرا مع عدد من دول العالم من بينها الاردن وصربيا وتركيا والهند وإندونيسيا واستراليا وكوستاريكا إذ تعمل هذه الاتفاقيات على تعزيز الوصول للأسواق العالمية وتخفيض او إلغاء الرسوم الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز المنافسة على أساس التجارة العادلة وتوفير قواعد واضحة وشفافة.

واعتبر السفير النيادي أن هذه الاتفاقيات من شأنها الاسهام في تعزيز النمو الاقتصادي وفتح فرص أكثر للاستثمار والتبادل التجاري ويضيف عامل جذب جديد للسوق الاماراتية.

ولدى سؤاله عن التحديات التي تواجه الشركات الاماراتية الراغبة في الدخول للسوق الكويتية قال النيادي إن السوق الكويتية واعدة ومهمة وترحب بدخول الشركات الاماراتية وفقا للأنظمة والقوانين المختصة في دولة الامارات بالمشاريع والمناقصات التي تطرح في دولة الكويت.

هناك بيئة استثمارية محفزة في الإمارات والكويت لجذب المستثمرين من البلدين

اتفاقية منع الازدواج الضريبي التي وقعت بيننا مطلع هذا العام ستسهم في تعزيز الاستثمارات

لتخريج كوكبة من الشباب الكويتيين المؤهلين للعمل في مختلف المجالات والتخصصات

الجلال : ندعم جامعة عبدالله السالم بكل ما تحتاجه لمواصلة مسيرتها التعليمية

الوزير الجلال متوسطا قيادات الجامعة في لقطة تذكارية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية بالوكالة الدكتور نادر الجلال دعم "التعليم العالي" لجامعة عبدالله السالم بكل ما تحتاجه لمواصلة مسيرتها التعليمية وتخريج كوكبة من الشباب الكويتيين المؤهلين للعمل في مختلف المجالات والتخصصات.

وقال الوزير الجلال في تصريح صحفي خلال احتفال الجامعة أمس الاثنين بمرور عام على إطلاق أول عام دراسي فيها واستقبال أول دفعة من الطلاب والطالبات إن حرص الإدارة الجامعية على أن تكون البرامج التعليمية متواكبة وحديثة يبين أن جامعة عبدالله السالم تصب جهودها في الاتجاه الصحيح.

وأشاد بجهود مجلس الإدارة التأسيسي لجامعة عبدالله السالم والهيئات العاملة فيها لناحية الاستعداد الأكاديمي والطلابي والبرامج التعليمية وكيفية ربطها مع مع احتياجات سوق العمل.

من جانبها أكدت رئيس المجلس التأسيسي لجامعة عبدالله السالم الدكتورة موضي الحمود في كلمة ألقتها خلال الحفل أن الجامعة "بكل ما يحمله اسمها من إرث تاريخي وثقافي أصبحت الآن محطة فاصلة ومضيئة في مسيرة عمل المنظومة التعليمية العليا في دولة الكويت".

وتقدمت الحمود بخالص الشكر والعرفان لمقام سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لما أولاه سموه من اهتمام وعناية فائقة ومتابعة لهذه الجامعة وإصراره على تنفيذها على أرض الواقع بأقرب وقت وأعلى جودة ممكنة حتى صارت واقعا ملموسا.

كما خصت بالشكر مجلس الوزراء ووزراء التعليم العالي المتعاقبين وجميع مؤسسات الدولة على دعمهم ومساندتهم لهذه الجامعة الفتية خلال مراحل إنشائها وعملها مشيرة إلى أن جامعة عبدالله السالم ممثلة بمجلس إدارتها وأعضاء هيئتيها الأكاديمية والإدارية تسعى نحو تحقيق الرسالة السامية لدولة الكويت.

من ناحيته قدم نائب مدير الجامعة للتخطيط والتميز المؤسسي ونائب مدير الجامعة للمعلوماتية والرقمنة الدكتور فواز العنزي عرضا تناول رؤية الجامعة وخطتها الاستراتيجية.

كما عرض العنزي كيفية تصميم برامج الجامعة ومقرراتها والمرتكزات التي قامت عليها وإنجازاتها منذ تأسيسها علاوة على لوائحها وسياساتها وأنظمتها الإدارية وأنظمتها المتكاملة.

وشهد الاحتفال عرض فيلم مرئي عن انطلاق الجامعة وتدشين العام الدراسي الاول فيها واستعدادها لاستقبال اول دفعة دراسية خلال العام الجامعي 2024/2023.

وزيرا «الكهرباء» و«الأشغال» ترأسا اجتماع اللجنة الوزارية لبحث استخدامات المياه المعالجة

بوشهري والمشعان يترأسان اجتماع اللجنة

ترأس كل من وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمود بوشهري ووزيرة الاشغال العامة الدكتورة نورة المشعان أمس الاثنين اجتماع اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها من مختلف مؤسسات الدولة لتحديد أوجه استخدامات المياه المعالجة في مجالات التنمية المستدامة.

وذكرت وزارة "الكهرباء" في بيان صحفي أن الاجتماع ناقش أهداف وآلية عمل اللجنة بحضور عدد من المسؤولين في الجهات المشاركة.

افتتحت منفذا تسويقيا جديدا لاتحاد المزارعين .. واجتمعت مع وفد «النقد الدولي»

وزيرة الشؤون: أصدرت قرارا بحل 7 جمعيات نفع عام لعدم التزامها بتعديل أوضاعها القانونية

وزيرة الشؤون تفتتح منفذاً تسويقياً جديداً لاتحاد المزارعين

الحويلة مستقبلة وفد صندوق النقد الدولي

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الاثنين قرارا بحل سبع جمعيات نفع عام لعدم التزامها بتعديل أوضاعها القانونية رغم توجيه ثلاثة إنذارات رسمية لها لإجراء التعديلات المطلوبة.

وأوضحت الوزيرة الحويلة لـ "كونا" أن القرار جاء بعد منح هذه الجمعيات الفرصة الكافية لتصحيح أوضاعها وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها لكن لم تقم هذه الجمعيات باتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأكدت التزام الوزارة بتطوير القطاع الاجتماعي وتوجيه الجمعيات نحو الالتزام بالقوانين واللوائح بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمجتمع مشيرة إلى أن الوزارة ستواصل متابعة الجمعيات النفع العام وتقديم الدعم اللازم لها لتصحيح أوضاعها بما يعزز الشفافية ويحقق مصلحة المجتمع.

وأفادت بأن الهدف من هذه الإجراءات هو تعزيز العمل الاجتماعي وتنمية المجتمع بشكل متوازن ومستدام مع حرصها على تهيئة بيئة مناسبة للجمعيات النفع العام للالتزام باللوائح والقوانين بما يحقق الأهداف المرجوة.

من جهة أخرى أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الأول أهمية دعم المنتجات الوطنية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى الإنتاج المحلي.

جاء ذلك في تصريح صحفي للوزيرة الحويلة بمناسبة افتتاح منفذ تسويقي جديد لاتحاد المزارعين في فرضة منطقة "فهد الأحمد" بمحافظة "الأحمدي" التي تأتي ضمن الجهود الرامية لتوسيع أسواق المنتجات الزراعية المحلية.

وأشادت الحويلة بدور المزارعين في دعم الأمن الغذائي من خلال جودة المنتجات المحلية معربة عن تقديرها للجهود المبذولة لتعزيز المحصول الزراعي الكويتي. وأكدت التزام الوزارة بدعم كل ما يعود بالنفع على المواطنين ويعزز من قيمة المنتجات المحلية.

من جانب آخر، بحثت الوزيرة الحويلة أمس الاثنين مع رئيس وفد صندوق النقد الدولي فرانسيسكو بارودي والوفد المرافق له الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

دعم المنتجات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج المحلي

الوزارة ملتزمة بدعم كل ما يعود بالنفع على المواطنين ويعزز من قيمة المنتجات المحلية

أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بطريقة تدريجية ومدروسة بهدف الحفاظ على التوازن

وأكدت الوزيرة الحويلة في بيان صحفي عقب الاجتماع على أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بطريقة تدريجية ومدروسة بهدف الحفاظ على توازن المجتمع وضمان عدم تأثر الفئات المستفيدة من المساعدات مشيرة إلى أن الوزارة تتبنى نهجا شاملا يعتمد على إصلاحات تستهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وبينت أن الوزارة تعمل وفق استراتيجية شاملة للاصلاحات تركز على تحسين النظام الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن تحقيق العدالة والاستقرار على المدى الطويل موضحة أن هذه الاستراتيجية تأتي ضمن الجهود الرامية لتحقيق رؤية الكويت التنموية وتعزيز رفاهية المواطنين والحفاظ على مكتسبات الوطن.

وذكر البيان أن الاجتماع تناول مجموعة من القضايا المهمة أبرزها موضوع المساعدات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية التي تحتاجها الكويت لتحقيق استقرار اجتماعي مستدام.

ولفت إلى أن وفد الصندوق قدم خلال الاجتماع ثلاث توصيات رئيسية للكويت تضمنت التركيز على تنويع مصادر الاقتصاد وتطوير وتحسين بيئة الأعمال وذلك للحفاظ على ثروة الوطن وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

وأفاد بأن الوفد أكد أن هذه التوصيات ستكون خطوات أساسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد في مواجهة التحديات المستقبلية.